الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية.

قسم العلوم السياسية .

رقم:

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية.

فرع: علاقات دولية .

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب:حمدان محمد رفيق.

تحت عنوان

الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا

- التحديات والرهانات -

لجنة المناقشة:

حسين سالم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيســـا
عبد الغاني حجاب	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا و مقررا
سليم عاشور	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016.

الإهداء

الحمد لله حمدناه فلن نستوفي حمده ونشكره على منحه إياي الصبر وسعة البال وقررني حتى أصل إلى هذا المستوى.

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

إلى والداي العزيزين

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل الأساتذة في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة وكل الزملاء والموظفين والعاملين في كلية الحقوق والعلوم السياسية دون استثناء

إلى والدتي مرة أخرى .

شكر و عرفان

ونحن نضع لمساتنا الأخيرة لهذا العمل المتواضع لا يسعنا إلا أن نحمد الله كثيرا ونشكر له كريم فضله وجزيل نعمته،

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بوقته ولا بجهده في سبيل تأطيرنا الجيد، كما لا يفوتنا أن نقدم الشكر إلى الأساتذة الأفاضل على التشجيع و الدعم ، وكل من ساهم من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل كتابة وإخراجا ونصيحة.

+

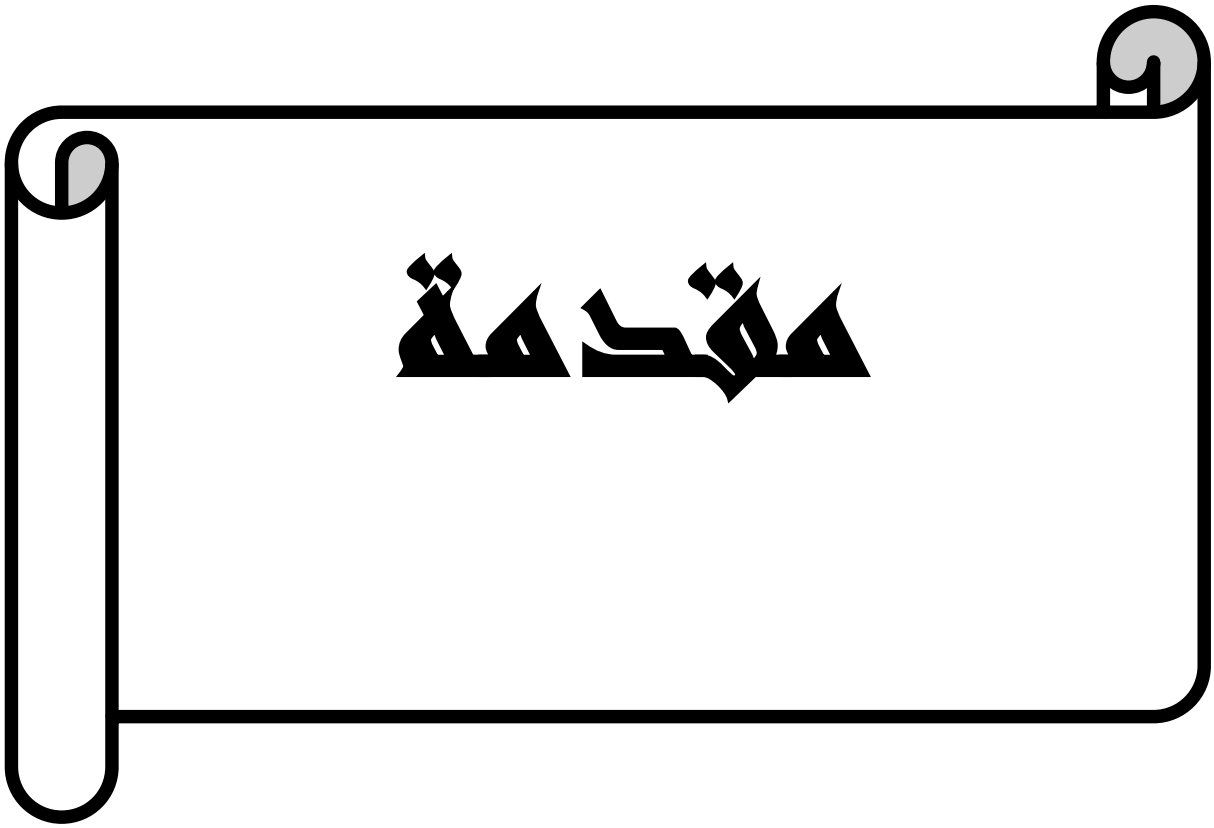
مقدمة

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين تجارب هدفها تحقيق نوع من التكامل في مناطق متنوعة من العالم ، ولعل أهم هذه التجارب التجربة الأوروبية حيث استطاعت أن تفرض نفسها وأن تحتل موقعا فريدا متميزا بين مجموعة من التجارب ، ويرجع هذا التمييز إلى حجم الإنجازات التي حققتها هذه التجربة ، إذ أكدت على أن نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة هو آمر ممكن بشرط توافر ظروف وعوامل دولية إقليمية ومحلية خاصة.

لقد تطورت هذه التجربة الأوروبية في التعاون الإقليمي على مدى آكثر من نصف قرن من الوجود ، وقد كانت هذه التجربة الحديثة في ختام حركات توحيد بين العديد من البلدان الأوروبية سواء بالتراضي أو بالضم القهري وجوبا قامت بين الدول .

فلقد تمكن الإتحاد الأوروبي من إنجاز ما تم إنجازه بفضل بنية مؤسسية وتنظيمية جعلت منه نظاما سياسيا ذو طابع مميز تطور على مدار نصف قرن فهو بمثابة مسيرة حافلة بالاتفاق الإرادي بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة ، فالإتحاد الأوروبي يعد ثمرة لجهد أوروبي متواصل أكثر من نصف قرن خاصة في ظل وجود دول ذات وزن في السياسة الدولية كفرنسا وألمانيا وبريطانيا .

لاشك أن الإتحاد الأوروبي تعرض لمجموعة من الأزمات التي كادت أن تهدد كيانه مثل أزمة الديون السيادية التي تعرضت لها اليونان والبرتغال والأزمة المالية العالمية ، وخروج بريطانيا هذه الأخيرة تركت أثارا عميقة فيه ، وبريطانيا من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الآمن ومن الاقتصاديات الكبرى في العالم ومركز أوروبا وجاء الاستفتاء الذي قام به البريطانيون ليذكر أن بريطانيا تمسكت على الدوام بمسافة فاصلة بينها وبين أوروبا حتى

بعد الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي هذا الأخير سيكون أمام تحدي جديد في ظل القرار الذي أقره البريطانيون بالخروج .

فلطالما كانت عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي موضع جدل منذ انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة ، كما كانت تعرف آنذاك في العام 1973 فقد تم وضع استفتاء عام 1975 لسؤال البريطانيين عن رأيهم بقضية البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي وتمت الموافقة آنذاك على البقاء بنسبة 67% ممن شاركوا بالاستفتاء وبعد أربعين عاما عاود البريطانيون الاستفتاء حول مصيرهم في الاتحاد الأوروبي تضعف السيادة البرلمانية لبريطانيا وبخروجها منه ستحصل على الكثير .

مبررات اختيار الموضوع :

تعتبر منطقة الإتحاد الأوروبي ظاهرة متميزة يجب دراستها خاصة في ظل خروج بريطانيا وما سينتج عنها من تداعيات على الإتحاد الأوروبي بالخصوص ، ضف إلى ذلك الفضول العلمي المتمثل في محاولة الكشف عن العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا لاستنتاج مبررات الخروج وشكل العلاقة بعده خصوصا إذا علمنا أن كلا من بريطانيا والإتحاد الأوروبي يعتبران من الفواعل المؤثرة في السياسة الدولية .

- محاولة إثراء التراكم المعرفي في هذا الموضوع

أهمية الموضوع :

تبرز أهمية الموضوع من ناحيتين علمية وعملية :

- فمن الناحية العملية فإن المستجدات والتحولات الدولية المتسارعة داخل أوروبا خاصة في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى حدث مهم وهو قرار بريطانيا لخروج من الإتحاد

الأوروبي والذي سيؤدي إلى مجموعة من الإنعكاسات على الجانبين وهو ما سيؤدي بدوره إلى تأثيرات على الفواعل الدولية المؤثرة على السياسة الدولية في علاقتها مع الإتحاد الأوروبي .

من جهة ثانية فالإتحاد الأوروبي كظاهرة متميزة في السياسة الدولية سيشهد على الأرجح مجموعة من التحولات والتداعيات على مستقبله وبين أعضائه بعد خروج بريطانيا .

- أما من الناحية العلمية فيكتسي هذا الموضوع مكانة مميزة وذلك بإعتباره موضوع الساعة لأنه موضوع جديد من الناحية الأكادمية وهو مايعطيه أهمية كبيرة
- النقص في الأطروحات الجامعية المقدمة وقلة الأدبيات عن موضوع العلاقات الأوروبية ، البريطانية خاصة باللغة العربية وفي الجزائر بصفة خاصة .
- محاولة المساهمة في توضيح تأثير خروج بريطانيا على الإتحاد الأوروبي على كافة المستويات .

الإطار الزماني :

من الناحية الزمنية فالدراسة تمتد من سنة 2016 إلى 2017 وهي فترة التي خرجت فيها بريطانيا من الإتحاد الأوروبي .منذ صيف 2016.

الإطار المكاني :

أما من الناحية المكانية فالدراسة تختص بدراسة الحيز الجغرافي للإتحاد الأوروبي وبريطانيا

الإشكالية

إن الإتحاد الأوروبي مر بمراحل عديدة على مدار أكثر من نصف قرن حيث توسع هذا الإتحاد من ستة دول إلى سبعة وعشرين دولة يضم قرابة 500مليون نسمة وبريطانيا تعتبر كقوة مؤثرة داخلة ولكن مع قرار هذه الأخيرة الخروج منه أدى إلى الكثير من التحليلات المفسرة لهذا القرار وتأثيره على الإتحاد الأوروبي

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية :

- ما مدى تأثر الإتحاد الأوروبي وانجازاته بعد خروج بريطانيا ؟

تندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات .

1-كيف تطورت مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي

2-ماهي مؤسسات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي ؟

3-ماهي أهم السياسات الأوروبية المشتركة ؟

4-ما دوافع خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي؟

5-ماهي علاقة التأثير والتأثر بعد الانفصال ؟

6-كيف ستكون علاقة الإتحاد الأوروبي بالقوى الدولية بعد خروج بريطانيا ؟

الفرضيات :

1- إن الإتحاد الأوروبي مر بمجموعة من الظروف في سبيل نشأته أدت إلى مجموعة من الإنجازات المشتركة .

2- تمثل بريطانيا الكثير للإتحاد الأوروبي وبخروجها سيكون هناك تداعيات عليه .

الإطار المنهجي :

إن المنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون فيها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها حين نكون عارفين وهو الطريق المؤدي للغرض المطلوب ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج .

1- المنهج التاريخي : يعتمد هذا المنهج على الخبرات السابقة والتي يتحصل عليها الباحث من المصادر التاريخية ، وذلك بغية فهم الظاهرة الآنية فهما يقينا جيدا والوقوف على أحداث الماضي و الاستفادة منها لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل من خلال عرض مراحل نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي والعلاقة التاريخية مع بريطانيا

2- المنهج الوصفي : وهو من المناهج الأكثر شيوعا في العلوم السياسية خاصة والعلوم الإنسانية بشكل عام ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة بها ، حيث يصف لنا وضع الإتحاد الأوروبي وبريطانيا وعلاقتهما المتوقعة بعد الانفصال وقبله .

3- المنهج المقارن:

أدبيات الدراسة :

لقد تطرق مجموعة من الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى موضوع الإتحاد الأوروبي من خلال النشأة والمسيرة التي مر بها ومن خلالها التطرق إلى موضوع بريطانيا وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي ونذكر منها على سبيل المثال دراسة قام بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي تطرق فيه إلى تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على الجانبين تحت عنوان "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية "

– دراسة بلال قريب المعنون ب"السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه ، التحديات والرهانات " ، والذي تطرق فيه إلى شكل السياسة الامنية المشتركة داخل الإتحاد الأوروبي وانعكاساتها والتحديات التي تواجه الأمن الأوروبي

– دراسة "ذهبي عبد الحكيم المرسومة بـ "العلاقات الأميركية البريطانية والآمن الأوروبي 2009/2001 والتي تطرق فيها إلى العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا وذلك في إطار العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتأثير العلاقة على مكانة الإتحاد الأوروبي ومستقبله.

بالإضافة إلى مجموعة من الصحف والدوريات التي تطرقت إلى هذا الموضوع

أما عن أهم الصعوبات التي واجهة هذه الدراسة فهي قلة الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع خصوصا إذا علمنا أنه موضوع جديد إضافة إلى بعض الصعوبات الشخصية المتعلقة ببعض العقبات الخارجة عن إرادتنا .

تقسيم الدراسة :

انطلاقا من كل هذا ومحاولة لدراسة الموضوع لهدف إجراء التراكم المعرفي استوجب إتباع الخطة التالية :

الفصل الأول : أين تم الحديث فيه عن نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي منذ سنوات الخمسينات وكيفية صناعة القرار داخل أروقته من خلال مؤسساته وصولا إلى أهم السياسات المشتركة التي تبناها الاتحاد الأوروبي والتي تعتبر من أهم إنجازات تكتله.

الفصل الثاني : حيث تم تسليط الضوء على الآثار المترتبة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وتأثير ذلك على علاقة هذا الأخير بالقوى الدولية الغربية وذلك بعد التطرق إلى العلاقات الأوروبية البريطانية قبل الانفصال ودوافعه .

الفصل الأول

الإتحاد الأوروبي

النشأة والتطور

تمهيد

لقد تطورت التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل على مدى أكثر من نصف قرن إلى أن أصبحت على مشارف وحدة سياسية تضم غالبية الدول الأوربية ، وكانت هذه التجربة ختام لحركات توحيد بين العديد من الدول الأوروبية ، فلقد تمكن الإتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه وذلك بفضل بنية مؤسسية جعلت منه نظاما سياسيا وقانونيا إذ أنه كيان دولي حكومي قام باتفاق إرادي بين الدول والحكومات الأوروبية المختلفة وذلك بعد ظهور أشكال ومؤسسات مهمة للتعاون والإعتماد المتبادل بين الدول حيث أن الإتحاد الأوروبي يعد ثمرة جهد أوروبي متواصل منذ أكثر من نصف قرن وصل إلى تبني سياسات مشتركة في العديد من المجالات

المبحث الأول : مراحل تأسيس الإتحاد الأوروبي

الإتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 28 دولة تأسس بناءا على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت ولكن العديد من أفكاره الموجودة منذ خمسينيات القرن العشرين وترجع المبادرة الأولى لنشأة الإتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الأولى حول وضع إطار إنشاء منضمات إقليمية تؤمن من خلاله الشعوب بأهمية الأمن والتعاون ثم تطورت عبر مراحل لتصل إلى مستوى التكامل وقد قسم المبحث إلى مطلبين :

المطلب 1 : نشأة الجماعة الأوروبية

المطلب 2 : تأسيس الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول نشأة الجماعة الأوروبية

تبدأ هذه المرحلة بإعلان ستة دول أوروبية تأسيس النواة الأولى للوحدة الأوروبية عام 1951 وهي (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ)

حيث إقتصرت عضوية المجموعة الأوروبية في البداية على الدول الستة المؤسسة والتي عرفت بدول النواة إذ كانت عدد من العوامل والأسباب التي دفعت تلك الدول الى تأسيس هته المجموعة ففرنسا كانت ترغب في تحقيق السلام وعدم اللجوء الى الحرب وكذلك سعيها للحصول على أسواق لمنتجاتها وفرصة للتوسع الصناعي لذلك أدركت أن طموحاتها في تحصين اقتصادها ومكانتها الدولية لا يتحقق إلا بتشكيل تنظيم أكبر من الدولة

أما ألمانيا فكانت تسعى للخروج من الواقع الاقتصادي المرير التي كانت تعيشه نتيجة خروجها مدمرة من الحرب العالمية الثانية حيث أرادت من خلال ذلك محاولة النهوض بنشاطها الصناعي وإيطاليا سعت إلى تصحيح أوضاعها الاقتصادية

أما هولندا بلجيكا ولكسمبورغ فكان هدفهم دفع جهود التصنيع إلى الأمام لأن هذه الدول تعتمد صادراتها على الفحم والصلب .[1]

ثم توسعت عضوية السوق الأوروبية المشتركة , ففي عام 1973 انضمت ثلاث دول هي أيرلندا الدنمرك وبريطانيا ثم في عام 1981 انضمت اليونان و بعد دلك انضمت إسبانيا والبرتغال عام 1986 .

وتجدر الإشارة إلى أن قيام الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب كانت إشارة لبدأ مرحلة جديدة بدأ فيها التيار الفيدرالي المطالب لمؤسسات فوق قومية و كأنه حقق انتصارا حاسما حيث لم تمر شهور على تأسيس الجماعة الأوروبية حتى كانت الدول الأعضاء قد

[1] محمد دحام كردي ، **مستقبل الإتحاد الأوروبي ، دراسة في التأثير السياسي الدولي** . القاهرة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2013 ص 69-70 .

تمكنت من إبرام معاهدتين إحداهما لتأسيس الجماعة الأوروبية للدفاع " والجماعة السياسية الأوروبية " بين عامي 1951 و 1953 [1]

وبتاريخ 01 جوان 1955 عرض إتحاد البنلوكس المكون من بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ فكرة مناقشة إمكانية تحقيق المزيد من التعاون بين الدول الأوروبية فتقرر ذلك على أن تكون الأولوية للمجالين الاقتصادي والسياسي ويعتبر تأسيس الجماعة نجاحا لذلك قررت حكومات الدول توسيع التعاون عبر مراحل من أجل أن يضم مجالات أخرى وهو ما تم إقراره بالتوقيع على معاهدة روما 1957 التي إستندت على دعم المجموعة الأوروبية للفحم والصلب وتشكلت من هيئتين جديدتين هما المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الاقتصادية للطاقة الذرية والتوقيع عليهما عام 1965

المطلب الثاني تأسيس الإتحاد الأوروبي

وقعت معاهدة الإتحاد الأوروبي في ماستريخت بتاريخ 07 فيفري 1992 حيث دخلت حيز التنفيذي 01 نوفمبر 1993 وهذه المعاهدة تمثل مرحلة جديدة في التكامل السياسي وانه أنشأ الإتحاد الأوروبي الذي يتألف من ثلاث أركان هي المجتمعات الأوربية ، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والشرطة والتعاون الفضائي في المسائل الجنائية وتأتي المعاهدة لدخول مفهوم المواطنة الأوروبية وللتعزيز من صلاحيات البرلمان الأوروبي وإطلاق الإتحاد الاقتصادي النقدي

وهذه المعاهدة جاءت لنتيجة الأحداث الداخلية والخارجية ونذكر منها انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية وإعادة توحيد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين .

وهو الاجتماع الذي نتج عنه اتفاقية الإتحاد الأوروبي وجمع مختلف الهيئات الأوروبية التي أطلقت على نفسها اسم الإتحاد الأوروبي والتي بدورها وضعت جدول للوحدة الاقتصادية والنقدية إضافة إلى ذلك تمت مناقشة القضايا مثل حقوق العمال والصحة وغيرها

[1] حسن نافعة ، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة غربيا** ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، د س ن ص135

من القضايا والأمور الهامة وفي ديسمبر عام 1993 تم رفع جميع العوائق التجارية كأهم خطوة لتسهيل سوق موحدة وفي عام 1997 تم التوقيع على معاهدة أمستردام كتحديث لمعاهدة ماستريخت كتحضير لتوسيع الإتحاد الأوروبي كي لا يبقى فقط حكرا على الدول الغربية فقط مما يتيح الفرصة أمام انضمام دول أوروبا الشرقية شريطة أن تقوم هذه الدول بتنفيذ الشروط المطلوبة منها كافة والتي عن طريقها يمكن تقييم مدى التقدم في التوافق مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وأهم تلك الشروط :[1]

- وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان واحترام وحماية حقوق الأقليات
- وجود اقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل عبء المنافسة مع قوى السوق ضمن إطار الإتحاد
- القدرة على تحمل التزامات العضوية بما يتضمن التمسك بأهداف الإتحاد النقدية والاقتصادية والسياسية

كما لا يمكن إغفال القرب الجغرافي وطبيعة الروابط القائمة بالفعل بين دول الإتحاد والدول الراغبة بالانضمام كشرط من شروط الانضمام وتقوية المفوضية الأوروبية بمهمة تقييم التقدم بمعايير الانضمام لانتقاء الفائزين الأكثر نجاحا في تلبية تلك الشروط

ولم يقف الإتحاد الأوروبي عند معاهدة ماستريخت ومعاهدة أمستردام وكذلك معاهدة نيس عام 2001 .

[1] بدون مؤلف، **الإتحاد الأوروبي** ، 2015 المركز العربي للدرسات المستقبلية،2015 ، www.mostkbaliat.com/europeanunionhtml

وهذا الجدول يوضح أهم المعاهدات المنشئة للإتحاد الأوروبي : [1]

اسم المعاهدة	تاريخ التوقيع	تاريخ التنفيذ	المضمون
1 المجموعة الأوروبية للفحم والصلب	1951	1952	أنشأت مجموعة الأوروبية للفحم والصلب
2 المجموعة الاقتصادية الأوروبية	1957	1957	السوق الأوروبية المشتركة
3 المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية	1957	1957	السوق الأوروبية المشتركة
4 القانون الأوروبي الموحد	1986	1987	سن مجموعة قوانين
5 معاهدة ماستريخت	1992	1993	أنشأت الإتحاد الأوروبي
6 معاهدة أمستردام	1997	1997	إدخال تعديلات على معاهدة ماستريخت
7 معاهدة نيس	2001	2003	تعديل الأصوات وانتخاب البرلمان الأوروبي

[1] محمد دحام كردي ، مصدر سابق ، ص 98 .

المبحث الثاني : مؤسسات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي :

يقصد بمؤسسات صنع القرار الأوروبي تلك الأجهزة الفاعلة التي تقرر وتنفذ السياسات العامة في الإتحاد الأوروبي فعملية اتخاذ القرار تعكس إلى حد بعيد العوامل التي توجه صانع القرار عند محاولة تفاعله مع الواقع الدولي بواسطة سلسلة القرارات التي تتخذها الوحدة التنظيمية التي يتصرف بإسمها وتعكس كذلك اتجاهات وتصورات الدول وكذا الرسائل التي تستعملها للدفاع عن مصالحها اتجاه الأطراف الدولية الأخرى ويقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب 1 : المجلس الأوروبي

المطلب 2 : المفوضية الأوروبية

المطلب 3 : البرلمان الأوروبي

المطلب الأول المجلس الأوروبي

المجلس الأوروبي ليس مؤسسة قائمة بذاتها ولكنه عبارة عن اجتماعات لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الأوروبي وفي هذا الإطار لم يجتمع قادة الجماعة في السنوات العشر الأولى لإنشائها إلا ثلاث مرات سنويا تحت اسم المجلس الأوروبي وعقد بالفعل أول اجتماع في دبلن في مارس1975 واستمرت الاجتماعات مرتين سنويا مع إمكانية عقد اجتماعات أخرى في الظروف الخاصة .

والمجلس لا يتدخل مباشرة في عملية الإدارة اليومية للإتحاد الأوروبي ولكن وظيفته الأساسية هي وضع الخطوط العامة لسياسات الاندماج وإعطاء التوجهات العامة لباقي مؤسسات الإتحاد الأوروبي وفي هذا الإطار لعب المجلس دورا مهما في مسألة توجيه المسائل المتعلقة بالوحدة الاقتصادية والنقدية والتنسيق في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء خاصة بعد معاهدة ماستريخت .

وتتولى رئاسة المجلس إحدى الدول لمدة ست أشهر تمارس فيها عملية التنسيق والإعداد للاجتماعات ويكون رئيس حكومتها أو دولتها المتحدث بإسم المجلس خلال تلك الفترة وتتخذ فيه القرارات بالإجماع .[1]

أما فيما يتعلق بأسلوب عمل المجلس وطريقة صنع القرارات فيه فيلاحظ أنه ينذر أن يتخذ المجلس الأوروبي قرارات ملزمة أو يصدر توجيهات أو يشرع قوانين واجبة التطبيق والنفاذ الفوري وإنما يكتفي في الغالب ببلورة توجيهات وسياسات برامج عامة وإصدار بيانات أو نداءات أو توجيهات ولذلك توجد حاجة إلى إجراء تصويت لأن ما يصدر عنه عادة ما يكون محصلة لعملية تفاوضية مستمرة

إضافة إلى هذا فإن الدول الأعضاء هي التي تتولى رئاسة المجلس بالتناوب كل ستة أشهر وفقا لنظام يقره المجلس بالإجماع ويصبح رئيس هذه الدولة أو رئيس حكومتها هو

[1] محمد محمود الإمام ، **تجارب التكامل العالمية وغزاها للتكامل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، د س ن ، ص542 .

المتحدث الرسمي باسم المجلس خلال الدورة الرئاسة ويتولى التحضير لأعمال المجلس بما في ذلك توجيه الدعوة إلى اجتماعاته خلال تلك الفترة

وكانت اجتماعات المجلس تعقد عادة في إحدى مدن الدولة التي ينتمي إليها رئيسه ، ولكن بعد معاهدة نيس استحدثت نصا يقضي بضرورة انعقاد كافة اجتماعات المجلس الأوروبي في عاصمة الإتحاد " بروكسل "[1].

المطلب الثاني المفوضية الأوروبية

تعتبر المفوضية الأوروبية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي وهي بمثابة العصب الرئيسي في الإتحاد الأوروبي ، حيث شهدت المفوضية الأوروبية تطورا كبيرا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي ففي زمن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أطلق عليها اسم "السلطة العليا " وأريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار والعصب الحساس وأن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات ، أما معاهدة روما فقد أطلقت إسم المفوضية على المؤسسة الناظرة في "الجماعة الاقتصادية الأوروبية وفي الجماعة الاقتصادية الأوروبية " وفي " الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية " وعند إندماج الجماعات الأوروبية الثلاث أعيدت صياغة الأهداف والوظائف بعد تنامي الدور السياسي على حساب البيروقراطيين ومع ذلك يمكن القول أن هذه المؤسسة لا تزال تشكل العصب الرئيسي لعملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي .

وتتشكل من عدد من الأعضاء يتم تعيينهم من قبل الحكومات الوطنية يكون عضوان ممثلان لكل دولة من الدول الكبرى مثل : ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا و إسبانيا ....

[1] حسن نافعة ، مصدر سابق ،ص 193.

أما الدول الصغيرة والمتوسطة الباقية مثل هولندا ، البرتغال ، لوكسمبورغ ... يمثلهم عضو واحد وهذا حسب عدد السكان وهؤلاء الممثلين هم المستقلين والمقتدرين المقتدرين والفنيين وتكون هذه العهدة القانونية

خمس سنوات ولا يجوز للعضو في المفوضية الترشح لعضوية البرلمان الأوروبي أو تقلد أي منصب أخر في المؤسسات الأوروبية .[1]

وتلعب المفوضية أدوار متعددة منها :

1- **إتخاذ المبادرة** : فهي تنفرد بعملية اقتراح تشريعات جديدة بتقديم مقترحات للمجلس وصياغة إجراءات تنفيذها وتوجه عملية التشريع في البرلمان كما تعمل كوسيط لتقريب الآراء أثناء اجتماعات المجلس

2- **دور الحارس** : حيث تعمل على تنفيذ المعاهدات والقرارات التي تشكل مكتسبات الجماعة (أي تشريعها) فتتابع أجهزة الجماعة والدول وتشرف على تنفيذ بنود الإجراءات الوقائية ، ولها رفع الأمر إلى المحكمة العدل في حالة المخالفة ،

3- **دور إداري** : باعتبارها الذراع التنفيذي للجماعة ولها صلاحيات معينة في إدارة قواعد الجماعة وصلاحيات محدودة للتشريع ، خاصة في التفاصيل التنفيذية للسياسة الزراعية

4- **تمثيل الجماعة** : ويشمل التمثيل لدى دول أخرى أو منظمات دولية وتتفاوض وفق تعليمات من المجلس بإسم الجماعة بالنسبة إلى قضايا السياسات المشتركة كالسياسات التجارية واتفاقيات التجارة والارتباط والانضمام .[2]

[1] إرجع للملحق 1 ص55 للإطلاع على نشأة الإتحاد الأوروبي

[2] محمد محمود الإمام ، مرجع سابق ، ص 541-542

المطلب الثالث البرلمان الأوروبي

حرصت حركة الوحدة الأوروبية منذ بداية انطلاقها على أن تتضمن مؤسسات التكامل الأوروبي هيئة تمثيلية تعبر عنه إرادة الشعوب الأوروبية وتجسد استمرار دعم وتأييد هذه الشعوب لفكرة الوحدة وتضمن مشاركتها في عملية صنع القرار ، ورغم خلو خطة شومان التي أطلقت مشروع الجماعة الأوروبية للفحم والصلب من أي ذكر للبرلمان ضمن الإطار المؤسسي للجماعة إلا أن المفاوضات التمهيدية سرعان ما أكدت إدراك الأباء المؤسسين لأهمية البعد الديمقراطي وحرصهم على أن يتضمن الهيكل التنظيمي لمؤسسات التكامل هيئة تمثيلية منتخب بالاقتراع المباشر تقوم بوظيفة تشريعية ورقابية حقيقية .[1]

وبهذا فإن البرلمان الأوروبي يعتبر أهم هيئات الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى مركزه "ستراسبورغ" يتكون من قضاة ومحامين كان يتم تعيينهم سابقا من بين أعضاء برلمان الدول الأعضاء ، وفي عام 1979 وهو أول انتخاب له وأصبح بذلك يتكون من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا من قبل دولهم لمدة ستة سنوات وهو يراقب تنفيذ القرارات المجموعة ومدى توافقها مع خصوص معاهدة روما

ويضطلع البرلمان الأوروبي على الموافقة على ميزانية الإتحاد الأوروبي كما أنه يستطيع رفضها وفي هذه الحالة فإن إجراءات تحضير الميزانية تعاد من جديد فتدرس من قبل اللجنة الأوروبية لتمر للمرة الثانية على المجلس الأوروبي لتصعد إلى البرلمان للموافقة عليها وفي كثير من الأحيان يستعمل البرلمان سلطاته المالية للتأثير في السياسات المشتركة خاصة السياسة الزراعية المشتركة التي تقع تحت الرقابة المباشرة له وتتم الموافقة على المشاريع القانونية بأغلبية الثلثين

ويقوم بمراقبة السير الحسن واليومي لتطبيق السياسات المشتركة وهذه المراقية يبينها البرلمان على تقارير محكمة

[1] حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص 207.

- التحقيق في الشكاوي المتعلقة بسوء الإدارة في المؤسسات الإتحاد الأوروبي كما يعد البرلمان الأوروبي هو الواجهة الديمقراطية للإتحاد الأوروبي والهدف الأساسي منه توسيع عملية المشاركة في صنع القرار في الإتحاد الأوروبي[1] ولكن رغم هذا فإن البرلمان ما تزال سلطانه محدودة فهو بالأساس يصطلح بالوظيفة الافتراضية فيما يخص الإشراف على أداء المفوضية لوظائفها [2]

[1] أرجع للملحق 2 ص 56 للإطلاع على مختلف تكتلات الإتحاد الأوروبي

[2] مخلد عبيد المبيضين ، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** ، عمان ، الاكادميون للنشر والتوزيع ، ط 1، د س ن ، ص 91

المبحث الثالث السياسات الأوروبية المشتركة

لقد أنتهج الإتحاد الأوروبي سياسات مشتركة وذلك بهدف تعزيز التكامل بين أعضائه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي في المجال الأمني والدفاعي و الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات المتبعة لتحقيق الأهداف المنشودة رغم الصعوبات وبعض العراقيل وقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب 1 : السياسة الخارجية والأمنية

المطلب 2 : السياسة النقدية

المطلب 3 : السياسة التجارية والصناعية

المطلب الأول السياسة الخارجية والأمنية

لقد مرت عملية تشكل سياسة خارجية للإتحاد وكذلك الأمنية المشركة لمحطات مهمة فالخطوة الأولى كانت عام 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي والتي فشلت وجمعت كلا من الدول الأعضاء : فرنسا ، بلجيكا ، ألمانيا ، لوكسمبورغ ، إيطاليا ، وهولندا بسبب رفض فرنسا لأنها تمس بالسيادة القومية الفرنسية وجاءت المحاولة الثانية كانت في أكتوبر 1970 عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى "التعاون السياسي الأوروبي . على أن يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية

بعد ذلك جاءت معاهدة ماستريخت التي أسست الإتحاد الأوروبي بهدف تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية وأنشئت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للإتحاد ودفاعية تستكمل بسياسة دفاعية مشتركة عندما تنضج الظروف .[1]

وتواصلت العملية في إعلان سانت مالو في ديسمبر 1998 والذي كان خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة حيث وافق توني بلير رئيس وزراء بريطانيا وجاك شيراك الرئيس الفرنسي على ان تكون للإتحاد القدرة على التحرك المستقل وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفعالة ، وقد تم إنشاء ما يسمى " بالسياسة الأمنية والسياسة الدفاعية والأمنية وتم تدشينه في قمة هيلنسكي حيث تضمن عددا من الهياكل المؤسسة المحورية

أما في قمة لشبونة في 13/ 2007/12 : حيث زودت الإتحاد بإطار مؤسسي ثابت ودائم حسب بيان الإتحاد الأوروبي في بروكسل فقد استحدثت منصب رئيس الإتحاد ومنحت سلطة انتخاب مدة عامين ونصف العام قابلة للتجديد مرة واحدة لمجلس الرؤساء الدول

[1] بلال قريب ، **سياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه ، التحديات والرهانات** ، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2011 ، ص 44.

والحكومات ، وقد تم في هذه القمة دمج منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن المشترك مع منصب المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية وسياسة الأمن

ومن أهم صور وأشكال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة :

- **الإستراتيجيات المشتركة :** وتعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة إستراتيجية تربط بين الإتحاد الأوروبي وبين الدول الأخرى
- **العمليات المشتركة :** وهي الإجراءات التي يتخذها الإتحاد الأوروبي لتحديد وتحقيق سياسة ما في إطار السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية و المشتركة
- **الموقف المشتركة :** هي مواقف تعكس وجهة نظر الإتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يرى أن من واجبه أن يجدد موقفا بشأنها وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك عن مجلس الوزراء أو عن الممثل الأوروبي للشؤون الخارجية [1]

[1] حسين طلال مقلد ، **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة** ، دمشق ،المعهد الوطني للإدارة العامة ،2009 ، ص629-630 .

المطلب الثاني السياسة النقدية

جاءت بدايات التفكير الأوروبي لإيجاد إتحاد اقتصادي ونقدي بعد الحرب العالمية الثانية ، ولا سيما بعد انهيار اتفاقية بريتون وودر التي قام على أساسها صندوق النقد الدولي في بداية السبعينيات بعد أن اجتاحت أوروبا والعالم موجبة التضخم وتذبذب الأسعار وسقوط قاعدة الذهب وشاع استعمال العملات المعومة وعلى إثر فشل نظام الثعبان الذي تم تطبيقه عام 1972 داخل أوروبا والذي بموجبه سمح للعمولات الأوروبية أن تتذبذب بعضها البعض بحدود صغيرة ، إذ تم استحداث النظام النقدي الأوروبي الذي دخل حيز التطبيق في عام 1979.

وتجدر الإشارة بأن وحدة النقد الأوروبية هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء ويتحدد وزن العملة بدخلها القومي وتجارتها الخارجية .[1]

وبالرغم مما حققه هذا النظام من استقرار إلا أن ذلك لم يدم طويلا بسبب ارتفاع التذبذب في أسعار صرف العملات وموجة المضاربات التي اجتاحت أوربا والتي انتهت بانهياره عام 1993 وعلى إثر ذلك تم استحداث الإتحاد الاقتصادي والنقدي لتحقيق الاستقرار النقدي وتحجيم مساحات العجز المالي وتحقيق معادلات منخفضة للتضخم وأصبح من الضروري إيجاد عملة واحدة تكون بديلا للعملة الأوروبية القديمة في إطار معاهدة ماستريخت ، وفي هذا الإطار جاء اقتراح وزير المالية الألماني تيودور فيغل لاسم اليورو في ديسمبر 1996 وبدأ توزيع العملة الجديدة على البنوك والمؤسسات المالية في الدول المنتمية لمنطقة اليورو عام 2001 وبدأ تداولها في أول جانفي 2002

وقد تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي ومقره فرانكفورت بألمانيا وعن طريقه يتم التحكم في إصدار العملة وكذلك وضع السياسات النقدية فضلا عن بنك الاستثمار الأوروبي الذي

[1] ناصر حامد ، **الأثار الإقتصادية لتوسع الإتحاد الأوروبي**، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ع 157، جويلية 2004 ، ص 101 .

يهدف إلى تحقيق التنمية المتوازنة للدول الأعضاء عن طريق تمويل المطبوعات الاستثمارية.[1]

المطلب الثالث السياسة التجارية الصناعية

لقد أنتهج الإتحاد الأوروبي سياسة تجارية محددة في سبيل تنظيم العلاقات التجارية بين أعضاء الإتحاد والتكتلات الأخرى حتى أصبح قوة تجارية كبرى تتفوق كثيرا على منافسيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبالرغم من أن الإتحاد الأوروبي لا يضم بين حدوده سوى 15% من سكان العالم ولا ينتج سوى 30% من ثروة القارات الخمس ، فإنه حقق 58% من حجم المبادلات العالمية ويعود سبب ذلك إلى اتساع سوقه الداخلية وقوة وكثافة شبكة المواصلات فقد وصلت قيمة الصادرات السلعية للإتحاد الأوروبي بنحو 2296.1 مليار دولار عام 2001بما يشكل نحو 35.3% من قيمة الواردات العالمية ، ويشير الميزان التجاري لدول الإتحاد الأوروبي عن فائض وصل 48.7 مليار دولار عام 2001 [2]

- أما في المجال الصناعي فيعد الإتحاد الأوروبي ثاني قوة صناعية في العالم بالرغم من نقص بعض مصادر الطاقة في العالم في مجالات صناعة السيارات والمعدات الثقيلة والآلات الصناعية وأعضاء في مجموعة الثمانية وهي كل من ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا والمملكة المتحدة .[3]

[1] محمد دحام كردي ، مرجع سابق ، ص 125

[2] إرجع للملحق رقم 3 ص 57 للإطلاع على حجم التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي

[3] محمد دحام كردي ، مرجع سابق ، ص 135-136

استنتاجات الفصل الأول :

- كانت النواة الأولى لتأسيس الوحدة الأوروبية بين ستة دول عام 1951 هي (ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ)
- توسعت عضوية السوق الأوروبية المشتركة منذ عام 1973 بانضمام إيرلندا والدنمارك وبريطانيا ،وإسبانيا والبرتغال عام 1986
- تأسس الإتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت في 07 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993 وثم توسعت بموجب معاهدة أمستردام مما يتيح الفرصة أمام انضمام دول أوروبا الشرقية
- تنقسم مؤسسات الإتحاد الأوروبي إلى : المجلس الأوروبي ، المفوضية الأوروبية – البرلمان الأوروبي
- المجلس الأوروبي هو عبارة عن اجتماعات قمة لرؤساء دول حكومات الإتحاد الأوروبي
- المفوضية الأوروبية هي العصب الرئيسي في الإتحاد الأوروبي تدار بواسطة فنيين كبار
- البرلمان الأوروبي هو الهيئة التشريعية في الإتحاد الأوروبي ويقوم بمراقبة السير الحسن لتطبيق السياسات المشتركة
- وأنتهج الإتحاد الأوروبي سياسات أوروبية مشتركة وذلك بهدف تعزيز التكامل بين أعضائه
- لقد مرت عملية تشكل سياسة خارجية والأمنية بعدة مراحل بداية منذ 1954.

الفصل الثاني

تأثيرات وتداعيات الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي محليا وإقليميا

تمهيد

لقد فضلت بريطانيا رغم التحذيرات تصديق شعارات استعادة إستقلاليتها عن الإتحاد الأوروبي وقرر البريطانيون الإنسحاب من الإتحاد الأوروبي بعد سبعة وأربعين عاما من العضوية ، وهو ما شكل صدمة للمشروع الأوروبي من جهة وبريطانيا من جهة أخرى .

فبعد أربعة عقود من الزمن جاء استفتاء الخروج ليطرح أسئلة عديدة حول العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي وعن تداعيات هذا الخروج وأسبابه ، لا سيما في ظل مايشكله كلا منهما في السياسة الدولية وعن مستقبل علاقة الإتحاد الأوروبي بالفواعل المؤثرة في النظام الدولي خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الإستراتيجي مع حلف شمال الأطلسي دون نسيان روسيا وماتمثله لأوروبا تاريخيا .

المبحث الأول : علاقة الإتحاد الأوروبي ببريطانيا وأسباب خروجها .

تعتبر العلاقة بين أوروبا وبريطانيا علاقة متجذرة في التاريخ خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة وبعدها ، حيث يعتبر الدور البريطاني من أهم الأدوار الرئيسة والفعالة في عملية البناء الأوروبي ، رغم الخلافات التي كانت تظهر من فترة الى أخرى .

جاءت عملية الاستفتاء التي قام بها البريطانيون لتعبر عن إرادة بريطانيا للإنفصال عن الإتحاد الأوروبي وهو ما طرح إشكالا عن أسباب هذا القرار الذي إختاره البريطانيون رغم أن بلادهم كانت أحد المحركات الرئيسية للإتحاد الأوروبي .

وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي

إن تاريخ العلاقات البريطانية الأوروبية مليء بالصراعات بين دولة تقدس مفهوم السيادة والهوية الوطنية وبين مجموعة من الدول التي تطمح إلى إرساء نظام فيدرالي يسير نحو الاندماج أكثر فأكثر ، وتعتبر بريطانيا أولى الدول التي دعت إلى الوحدة الأوروبية عام 1950 ولكن بسبب خوفها من المساس بسيادتها اختارت بريطانيا عدم الانضمام إلى هذا المشروع وهذا إلى غاية 1973 .

قي خطاب ألقاه في زيوريخ عام 1946 أكد رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل أنه من الضروري إذا أردنا تفادي حرب عالمية ثالثة أن نوحد أوروبا في كتلة واحدة وأطلق عليها اسم "الولايات المتحدة الأوروبية " أو العائلة الأوروبية ، وجاء هذا الخطاب نتيجة الصدمة التي خلفتها الحرب العلمية الثانية ، وقد ترجمت إرادة تحقيق الأمن والسلام في أوروبا بتأسيس المجلس الأوروبي خلال مؤتمر لاهاي ، إلا أن بريطانيا رفضت أن تكون عضوا في أول شكل من أشكال الوحدة الأوروبية ، كما أنها رفضت الانضمام إلى المنظمة الأوروبية للفحم والفولاذ ، وفي مقابل ذلك شجعت بريطانيا فكرة إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري في أوروبا.[1]

كرد على هذا ، رفضت فرنسا ترشح بريطانيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية عام 1961 بحجة أن بريطانيا لا تزال متمسكة بمفهوم السيادة والمصلحة الوطنية ، وأنها تريد أن تنضم إلى المجموعة الأوروبية من أجل أهداف اقتصادية فقط

وقد تأخر انضمام بريطانيا للجماعة الأوروبية حتى عام 1973 ورغم انضمامها إلا أن بريطانيا أبقت على سياستها اتجاه أوروبا ، حيث أنها تساند مشاريعها دون المشاركة فيها

[1] عبد الحكيم ذهبي العلاقات الأمريكية البريطانية والأمن الأوروبي 2001-2009 مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ص 102-103

فهي لم تنظم لنظام العملة الموحدة "اليورو" وبالمقابل حصلت بريطانيا على بند الاستثناء من المشاركة في هذا الاستثناء .

لقد ساد جدال كبير بعد نهاية الحرب الباردة حول مسألة حلف شمال الأطلسي ففي حين نادى بعض الحلفاء بالتعاون الأوروبي في مسألة الأمن والدفاع ، نادى البعض الأخر وفي مقدمتهم بريطانيا بإبقاء الحلف الأطلسي كونه مؤسسة ناجحة يمكنها القيام بدور جديد تفرضه التهديدات الجديدة وعارضت ضرورة وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة واعتبرتها سياسة تخدم المصالح الفرنسية والألمانية فقط[1] ، ففي مؤتمر وزراء دفاع الإتحاد الأوروبي في الرابع من نوفمبر 1998 كانت بريطانيا تريد جعل هذا المشروع وسيلة لتقوية العلاقات الأطلسية ، أي إبقاء حلف شمال الأطلسي أساس للدفاع المشترك ويكون بذلك المشروع الأوروبي مكملا له .

أما فيما يخص العلاقات الإقتصادية فإن القيادة السياسية البريطانية لم تجد أي نفع من خلال إنظمامها للإتحاد الأوروبي ، حيث أن الشيء الذي حققته كقوة كبرى مستقلة عن طريق الكومنولث أو شراكتها مع الدول الآخرى لايمكنها تحقيق أفضل منه من خلال الإتحاد الأوروبي حيث سجل الميزان التجاري البريطاني عام 1993 عجزا ب 81 مليار جنيه استرليني بحسب مسؤول بريطاني وفي العلاقات التجارية شهدت تطورا منذ عام 2002 إذ أن 58.3% من الصادرات البريطانية تدور داخل المجال الأوروبي و 52.8% من وارداتها قادمة أيضا منه أي 147 مليار دولار في مقابل 122 مليار دولار وهو مايؤكد على إرتفاع حجم التجارة بين الجانبين[2]

[1] حسن نافعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 24 ص55

[2] عبد الحكيم ذهبي العلاقات الأمريكية البريطانية والأمن الأوروبي 2001-2002 ، مرجع سبق ذكره . ص 105-106.

المطلب الثاني أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي

أدلى البريطانيون في صيف 2016 بأصواتهم حول عضوية بلادهم في الإتحاد الأووربي وذلك من خلال إستفتاء حول بقاء بريطانيا أو خروجها من الإتحاد الأوروبي وقد شارك في هذا الإستفتاء الذي دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون " حوالي 46,501,241 مليون ناخب وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 51.9% (17,410,742) مليون ناخب مقابل 48.1 في المئة (16,141,241) مليون للبقاء في الإتحاد الأوروبي [1]

لقد وصلت بريطانيا الى هذا الموقف بعد أن أعلن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون خلال الإنتخابات البرلمانية عام 2015 إلى أنه سينفذ الإستفتاء إذا ما فاز حزبه ، حزب المحافظين ، وهو الوعد الذي يلبي مطالب معارضي الإتحاد الأوروبي لسنوات طويلة ، أما من جهة فدفيد كاميرون كان يميني النفس بأن يقرر البريطانيون البقاء في الإتحاد الأوروبي حيث أجرى مفاوضات عديدة مع الأوروبيين ليقدموا تنازلات تبقي بريطانيا في الإتحاد الأوربي وتقديم تنازلات للأوروبين غير البريطانيين المقيمين فيها مثل تقليص المساعدات وضح حريات أكبر لبنوك البريطانية وهذا ما رأى فيه حزب العمال أنه يعرض بريطانيا للخطر أما حزب المحافظين فكان منقسما بين البقاء في الإتحاد أو الخروج منه [2]

[1] بدون مؤلف ، خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي : التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية ، تاريخ الدراسة 30-06-2016 الساعة : 12.30

[2] عزام صياح ، الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي خلفياته وتداعيته ، صحيفة الوطن ، 216 .

المبحث الثاني : الإتحاد الأوروبي وبريطانيا بعد الإنفصال .

لقد أثارت نتائج الإستفتاء حالة من الإضطرابات وحالة من النتائج في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية وداخل الإتحاد الأوروبي وهو ما مثل تحدي للإتحاد الأوروبي من جهة وبريطانيا من جهة أخرى.

مما لاشك فيه أن هذا الإنفصال سيترك تداعيات على الجانبين في الجوانب السياسية والمالية والإقتصادية ، وفي ظل هذا الوضع طرح سؤال حول كيف سيكون شكل العلاقة المستقبلية ، وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب .

المطلب الأول : تداعيات الخروج على بريطانيا

المطلب الثاني : تداعيات الخروج على الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث : شكل العلاقة المستقبلية .

المطلب الأول تداعيات الخروج على بريطانيا .

لقد أفرزت نتائج الاستفتاء حالة من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية والعالمية، كما هددت بتداعيات سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا التي كانت تعتبر من الدول التي تملك مقعدا دائما في مجلس الأمن حيث أن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيترك تداعيات عليها . [1]

فقد بدأت تداعيات الخروج تظهر على المستوى الاقتصادي فور صدور النتائج حيث فقدت العملة البريطانية (الجنيه الإسترليني) أكثر من 10% من قيمتها خلال يوم واحد ، فيما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات خاصة بورصة لندن حالة من الفوضى بعد إعلان نتائج الاستفتاء [2]

لم تعد بريطانيا قوة عظمى كما كانت من قبل كما يرى مراقبون ، لكنها تبقى دولة مؤثرة قوية في الثقافة و الاقتصاد والمجالات العسكرية ولكن كل ذلك سيتأثر وذلك من خلال حرمان بريطانيا من ميزة كبرى وهي القدرة على الدخول إلى السوق الداخلي الأوروبي حيث يجب على بريطانيا بعد أن خرجت الانسحاب من الأسواق الأوروبية في غضون سنتين وبعد ذلك ستكون عودتها صعبة ، كما يستوجب على بريطانيا أيضا الدخول في مفاوضات منفصلة مع دول أخرى لتوقيع اتفاقيات للتجارة الحرة وهو أمر قد يكون صعب في الوقت نفسه .

كما لا يمكن إغفال التأثير المحتمل على مكانتها في السياسة الدولية إذ أن كثير من القوى الدولية لها صوت قوي داخل الإتحاد الأوروبي .[3] وبحسب خبراء ووفقا لوزارة الخزانة البريطانية فإن حصيلة الضرائب ستقل بستة وثلاثين مليار جنيه إسترليني والناتج القومي

[1] ارجع للملحق 4 ص58،للإطلاع على نتائج الاستفتاء البريطاني .

[2] بدون مؤلف، **خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي** ، التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية مرجع سابق.

[3] بدون مؤلف ، **أثار الخروج من الإتحاد الأوروبي على اقتصاد بريطانيا** 2016/06/25 ، www.aljazeera.net

الإجمالي سينخفض بنسبة 6.6% بحلول سنة 2030 في حين أن بريطانيا إذا استمرت في الإتحاد فإن الناتج القومي كان سيرتفع بنسبة تتراوح مابين 3.4% و4.4% خلال عامين أما فيما يتعلق بالجانب الداخلي للمملكة المتحدة سيؤدي إلى مطالب بالانفصال عن المملكة المتحدة مثل اسكتلندا وانضمام أيرلندا الشمالية للجنوبية وإتحادها خارج المملكة المتحدة [1]

أما فيما يخص التأشيرة فإنه سيكون التنقل للرعايا البريطانيين داخل باقي دول الإتحاد الأوروبي صعبا حيث يستوجب عليهم الحصول على تأشيرة لدخول دول الإتحاد الـ27 ضف إلى ذلك مصير موظفي المؤسسات الأوروبية البريطانيون سيكون مجهولا ، خاصة أن بعضهم بدأ التفكير في الحصول على جنسية أوروبية ثانية خصوصا البلجيكية .

أما الأسر البريطانية سيتعين عليها إنفاق مال كثير من السابق لقضاء عطلهم في أوروبا ليس فقط بسبب تدهور قيمة الجنيه الإسترليني أمام اليورو بل أيضا لأن الإتفاقات الأوروبية لأي شركة طيران أوروبية العمل في المجال الجوي الأوروبي دون قيود على مستوى الوتيرة أو الأسعار دون نسيان الحديث عن نفقات المكالمات عبر الهواتف النقالة التي تم توحيدها على الذين يعيشون في دول أوروبية أخرى [2]

المطلب الثاني تداعيات الخروج على الإتحاد الأوروبي

إن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي سيخلف مجموعة من التداعيات ليس فقط على بريطانيا فحسب بل على الإتحاد الأوروبي كذلك فبالرغم من محاولات إحتواء تلك التداعيات إلا أن ذلك لا يمكن أن يظهر مجموعة من التداعيات الأخرى لهذا الخروج على الإتحاد الأوروبي ، وهو ما يظهر من خلال فقد الإتحاد الأوروبي 12.5 في المئة من

[1] بدون مؤلف، **خروج بريطانيا كارثي على مكانة الإتحاد الأوروبي**، الشروق المصرية ، تاريخ الدراسة 29-06-2016

[2] بدون مؤلف، بريطانيا بعد الاستفتاء: **صورة قلقة لبلد غاضب ومنقسم** ،العرب اللندنية العدد،10317 السنة 39.

سكانه وقرابة 15 في المئة من قوة إقتصاده ذلك أن بريطاينا قوة إقتصادية على الساحة الدولية

كذلك سيفقد الإتحاد الأوروبي قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي أما من ناحية عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي فإن هذا الخروج سوف يستوجب إعادة النظر في أليات إتخاذ القرار داخل مؤسسات الإتحاد حيث أن خروج بريطانيا أدى إلى فقدان 29 من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 73 مقعدا في البرلمان الأوروبي مما يتطلب إعادة تحديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة [1]

وفي غضون ذلك تريد باقي الدول في الإتحاد الأوروبي عقد اتفاق جيد مع الحكومة البريطانية لأن الشكوك في الوحدة الأوروبية تشهد انتشارا في دول الإتحاد على مدار السنوات ، ففي فرنسا كانت "مارين لوبان" القيادية في اليمين المتطرف من بين الذين تمنوا خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، حيث صرحت بالقول "لقد حان الوقت لإجراء استفتاء في فرنسا وغيرها من دول أوروبا"

وهذا يدل على مالا يجعل مجالا للشك أن كثير من الأحزاب الرافضة لفكرة الإتحاد الأوروبي بدأت تطالب بإجراء استفتاء مماثل مثلما حدث في بريطانيا .

من جهة أخرى كانت ألمانيا منذ فترة طويلة حليفا سياسيا كبيرا لبريطانيا في الإتحاد الأوروبي إذا أن بريطانيا كانت تمثل قوة موازية للهيمنة الألمانية وهو ما بث مخاوف على الاقتصاد الألماني ، حيث وصف إتحاد المصدرين الألمان القرار بأنه "كارثة" دلالة على تخوفه من تأثر الاقتصاد الألماني بخروج بريطانيا .

فيما شهدت سوق الأسهم اليونانية ترجعا حاد بعد ظهور نتائج الاستفتاء وتراجعت بورصة أثينا 15% على الفور وتهاوت أسهم البنوك ، والجدير بالذكر أن الإقتصاد اليوناني

[1] بدون مؤلف، "**خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية** ، مرجع سابق.

هش جدا إذ أن خروج بريطانيا سيكون له الأثر الكبير على الإقتصاد اليوناني الذي يعاني منذ سنوات خاصة أزمة الديون .

أما هولندا فستسخر الكثير حيث قدرت إحدى الدراسات أن الإقتصاد الهولندي سيسخر عشرات مليارات الدولارات بحلول عام 2030 [1]

ومما لاشك فيه فإن خروج بريطانيا شكل ضربة للمشروع الأوروبي ففضلا عن التداعيات الإقتصادية والسياسية ، فإن الإتحاد الأوروبي سيفقد أكبر قوة عسكرية في غرب أوروبا وإحدى دولتين تمتلكان الأسلحة النووية وتحظى بحق الفيتو في مجلس الأمن ، كذلك أن تعتبر المركز المالي الحقيقي الوحيد في الإتحاد [2]

المطلب الثالث شكل العلاقة المستقبلية .

أصبحت بريطانيا عضوا في الإتحاد الأوروبي منذ عام 1973 والذي تأسس بموجب إتفاقية ماستريخت في عام 1992 ، فمنذ أربعين عاما أي عام 1975م صوت الشعب البريطاني في إستفتاء عام بأغلبية الثلثين لمصلحة البقاء فيما كان يسمى أنذاك الجماعة الأوروبية ومنذ ذلك الإستفتاء أصبحت فكرة خروج بريطانيا من عضوية الإتحاد الأوروبي احتمالا قائما وتحديا عميقا لعملية الإندماج الأوربي [3]

فمن المتوقع أن يستغرق خروج بريطانيا بشكل كامل من الإتحاد الأوروبي من عامين إلى 10 أعوام وتستمر بريطانيا خلال هته الفترة في تطبيق أنظمة الإتحاد الأوروبي ومن المرجع أن نبدأ إجراءات الخروج من الإتحاد الأوروبي مع رئيسة الوزراء "تيريزا ماي" بإعلام المفوضية الأوروبية وفقا لنص المادة 50 من معاهدة لشبونة بعد مجموعة من المفوضات

---

[1] بدون مؤلف ، **صدمة في أوروبا بالخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي** ،bbc عربي 24-06-2016 .

[2] مانيس ماتهيجر ، **أوروبا بعد البريكسيت** ، **إتحاد أقل كمالا** ، تر : عادل زقاع ، فورن أفيرز ، عدد جانفي / فيفري 2017 ص1

[3] بدون مؤلف، **خروج بريطانيا كارثي على مكانة الإتحاد الأوروبي** ، مرجع سابق.

مع الإتحاد الأوروبي وستحدد الإتفاقيات التي سيتوصل إليها مع الإتحاد الأوروبي حول ما إذا كان مواطنها سيحتاجون للحصول على تأشيرة دخول دول الإتحاد .

أما في حال البقاء في السوق الأوروبية المشتركة سيكون بإمكان المواطنين الإستمرار في العمل داخل دول الإتحاد الأوروبي ، إلا أنه في حال وضعت بريطانيا قيودا على منح تصاريح عمل لمواطني الإتحاد الأوروبي ، سيكون على البريطانيين الراغبين في العمل ضمن دول الإتحاد الأوروبي ، الحصول على إذن عمل أيضا [1]

بعد الخروج يمكن الحديث عن ثلاث سيناريوهات محتملة لتحديد العلاقة بين الطرفين ويمكن التوصل إليها من خلال المفوضات حيث يتمثل السيناريو الأول فيما يعرف بالخيار النرويجي بمعنى أن تغادر بريطانيا الإتحاد الأوروبي مع بقائها في المنطقة الإقتصادية الأوروبية .

ما يمنحها حق الإنضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة ولكن مع تحريرها من قواعد الإتحاد الأوروبي الخاصة بالسياسات الزراعية ومسائل العدالة والشؤون الداخلية وغيرها .

أما السيناريو الثاني يتمثل بالنموذج السويسري أي من خلال التفاوض على إتفاقيات تجارية على أساس قطاعي ، أي أن تحظى بحق الدخول المباشر إلى السوق الأوروبية المشتركة من خلال إتفاقيات ثنائية متنوعة ولكن هذا يعني إعادة التفاوض على إتفاقيات ثنائية متعددة مع الإتحاد الأوروبي وهذا سيستغرق سنوات .

السيناريو الثالث هو النموذج التركي بحيث تبرم بريطانيا إتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي من دون السماح لمواطنيها التنقل بحرية داخل الإتحاد الأوروبي[2]

[1] بدون مؤلف، **خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية** ، مرجع سابق.

[2] بدون مؤلف، **خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية** ، مرجع سابق.

المبحث الثالث : علاقة الإتحاد الأوروبي بالفواعل الدولية .

مما لاشك فيه أن الإتحاد الأوروبي يعتبر من الفواعل التي تملك الكثير من العلاقات خاصة مع الفواعل التي تؤثر في السياسة الدولية سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو العسكري ، وذلك نظرا للمكانة التي يحتلها الإتحاد الأوروبي .

فمن جهة فالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية هي علاقة إستراتيجية منذ الحرب العالمية الثانية ولكن طرح السؤال حول طبيعة هذه العلاقة بعد انسحاب بريطانيا منه ، وينسحب هذا السؤال على حلف شمال الأطلسي ، فيما تشهد العلاقة مع روسيا نوعا من المد والجزر ولابد أن يكون لهذا الانفصال تداعياته على هذه العلاقة .

وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب .

المطلب الأول : العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني : العلاقة مع روسيا

المطلب الثالث : العلاقة مع حلف شمال الأطلسي .

المطلب الأول العلاقة مع الولايات المتحدة .

تميزت العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بنوع من التوافق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تمانع في نهوض شركائها الأوروبيين على النطاق الدولي ، ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية تغيرت المعالم والموازين في أوروبا إذ لم تعد بريطانيا قادرة وحدها عن تطبيق سياسة توازن القوى الأوروبية وأصبح ضمان سلامة دول أوروبا والحفاظ عليها يتطلب المشاركة الأمريكية في الدفاع عنها.

فلقد صاحب تراجع الدور الدولي لأوروبا الغربية بتصاعد الدور الأمريكي الذي سعى إلى ملئ الفراغ الذي تركه انسحاب الأوروبيين من المناطق التي كانت تحت سيطرتها ، وهي عملية بدت في مظهرها صبغة توافقية لكنها احتوت في جوهرها طابعا تنافسيا ، وبموجب هذا المفهوم فإن هنالك علاقة أمريكية أوروبية مركبة تحتوي على جوانب تعاونية وتنافسية في الوقت ذاته ففي حين ، تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى لعب دور الوكيل الذي يعمل من أجل مصالح الغرب وبتفويض من دول الحليفة ، فإنها تحول إلى منافس لشركائها عندما تجد أن لا مجال لتقاسم الأدوار مع حلفائها الأوروبيين .[1]

أما في مرحلتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فقد شهدت هذه العلاقة مزيدا من التنافر خاصة فيما يخص غزو العراق ومحاربة الإرهاب والملف النووي الإيراني على خلاف مواقف بريطانيا المؤيدة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مطلق خاصة في ظل النفور البريطاني من كل ماهو أوروبي ، فلولا خشية بريطانيا العزلة لما

[1] الديليمي حسين حمزة محمد ، **الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي** ، دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية ، عمان ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2015 ص 9-10.

إنظمت إلى مؤسسات وآجهزة الإتحاد الأوروبي وابرز مثال على ذلك رفضها الإنظمام إلى منطقة اليورو .[1]

يعتبر الدور البريطاني في البناء الأوروبي من أهم الأدوار الرئيسية والفعالة التي أحدثت الفارق في وتيرة المسار الأوروبي ، لكن العلاقة الخاصة التي تجمع بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية حالت دون ذلك في كثير من الأحيان وأثرت في علاقة الإتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية[2]

فالولايات المتحدة الأمريكية تتخوف من إنسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وذلك لأنه يحمل تداعيات جيو سياسية محتملة خاصة أن بريطانيا كانت الوسيط الأبرز لخلافات الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول الإتحاد الأوروبي ولا يستبعد كثرة الخلافات الأوروبية الأمريكية في المرحلة القادمة خصوصا بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، ضف إلى ذلك التداعيات المرتقبة لزيادة النفوذ الألماني داخل الإتحاد الأوروبي أكثر مما كان عليه الوضع عندما كانت بريطانيا داخله .

حيث عبر الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية "باراك أوباما" في أكثر من مناسبة عن دعمه المطلق لبقاء بريطانيا وإعتبر أن وجودها في الإتحاد الأوروبي يعزز مكانتها ومسألة بقائها من دعمه لها أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وهذا يدل على الأهمية التي توليها هذه الأخيرة لمسألة إنسحاب بريطانيا وعلاقتها المستقبلية مع الإتحاد الأوروبي. [3]

[1] عبد الحكيم ذهبي ، **العلاقات الأميريكية البريطانية والأمن الأوروبي** 2009،2001 مرجع سبق ذكره ص 02.

[2] بثينة أشتيوي ، **لماذا تخشى الولايات المتحدة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي** ، موقع ساسة بوست 2016/5/16.

[3] المرجع نفسه .

المطلب الثاني أثر الخروج على علاقة الإتحاد الأوروبي مع روسيا .

تعود العلاقات الأوروبية الروسية إلى فترة الإتحاد السوفياتي ، فقد كانت نظرة هذا الأخير لعملية الإندماج السياسي والعسكري في أوروبا الغربية متناقضة فمن جهة محاولات أوروبا الغربية أدت إلى إنتقادات شديدة ، ومن جهة أخرى كان هناك حكم إيجابي حيث أن أوروبا ستلعب دورا أكثر إستقلالية في السياسة العالمية ، حيث عمل "غورباتشوف" على تطوير فكرة "البيت الأوروبي المشترك " وذلك بإقامة منظومة واحدة تفوق في مجموع قوتها الوطنية أية قوة أخرى في العالم ، مما يؤهلها لكي تصبح العملاق العالمي الأوروبي.

وبعد زوال الإتحاد السوفياتي سعت روسيا للتقرب من الإتحاد الأوروبي من أجل الوصول إلى لعب دور أكثر فعالية على الساحة الأوروبية ويظهر ذلك من خلال علاقات التعاون بينها وبين الإتحاد الأوروبي منذ عام 1991 .

أما الإتحاد الأوروبي فقد ساعد روسيا في التحول السياسي والإقتصادي ، حيث أن التحول الروسي من نظام إلى أخر إثر إنهيار الإتحاد السوفياتي إستلزم مساعدات للخروج من الأزمة وهو ما سعى إلى تكريس إندماج روسيا في المنظومة الأوروبية ويخلق الشروط الضرورية لإيجاد منطقة للتبادل الحر بينهما وهو القاعدة التي تمثل أساس للعلاقات الروسية الأوروبية. [1]

أما عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي فقد كان له أثر على العلاقة بين روسيا والإتحاد الأوروبي ، فقد قال رئيس الوزراء البريطاني السابق "ديفيد كاميرون" إن بوتين ربما يصبح سعيدا إذا ما تركت بريطانيا الإتحاد الأوروبي . أما وزير خارجيته "فيليب هاموند" فقال "أن البلد الوحيد الذي يفضل مغادرتنا الإتحاد الأوروبي هو روسيا. [2]

---

[1] عبد الحكيم ذهبي مرجع سابق ،ص 63-65.

[2] ستيفن رونبرغ "**هل يسعد الخروج بريطانيا بويتن ؟**" ، bbc عربي ، 07-06-2016 .

فقد تحدثت صحيفة "فاينشنال تايمز" البريطانية إن العلاقات بين روسيا و الإتحاد الأوروبي تحسنت منذ إعلان نتائج الإستفتاء وخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ، حيث تستعد روسيا لمناقشة الخلافات التي نشبت بينها وبين الإتحاد الأوروبي ، فيما أعرب بوتين عن إستعداد روسيا لتعديل السياسة الإقتصادية والعلاقة مع الشركاء الأوروبيين إن لزم الأمر. [1]

يتضح من خلال تصريحات المسؤولين الروسيين أن روسيا تسعى إلى فتح صفحة جديدة مع الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا وذلك أن بريطانيا كانت بمثابة عائق في وجه علاقة متينة مع الإتحاد الأوروبي.

[1] بدون مؤلف ، « **أول تعليق لبوتين على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي** » ،أخبار سبوتنيك ، 24-06-2016
https://www.arabic.sputniknews.com

المطلب الثالث علاقته بحلف شمال الأطلسي .

تأسس حلف شمال الأطلسي عام 1949 استجابة لمجموعة تحديات كبرى ظهرت في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب الإدراك الأوروبي لمظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الإتحاد السوفيتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة ، فقد كانت دول أوروبا تسعى من خلال حلف شمال الأطلسي الى حماية أمنها من التهديد السوفياتي [1]

أما بعد نهاية الحرب الباردة فإن الإتحاد الأوروبي كان ملزما بإيجاد سياسة أمنية ودفاعية مستقلة بها ، وذلك من أجل المساهمة في إدارة أزمات مابعد الحرب الباردة ،حيث أدى سعي الإتحاد الأوروبي إلى إيجاد سياسة أمنية ودفاعية إلى طرح مسألة علاقة أوروبا بمنظمة حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة ، فقد كانت قمة ماستريخت ميلادا جديدا للإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وكان أهم ماإتفق عليه هو تطوير العلاقة مع منظمة حلف شمال الأطلسي وكان أهم ما إتفق عليه هو تطوير العلاقة مع منظمة حلف شمال الأطلسي ليعتبر الإتحاد الأوروبي الإطار الدفاعي لأوروبا في حالة إنتهاء حلف شمال الأطلسي وحله.

فقد كان الأوروبيون يسعون إلى إيجاد هوية أمنية خاصة بهم خارجة عن نطاق الهيمنة الأمريكية فقد كان الموقف الأوروبي يتميز بالقبول والخضوع للولايات المتحدة الأمريكية في حلف الشمال الأطلسي قبل نهاية الحرب الباردة بسبب عجزهم عن الدفاع عن أراضيهم في وجه الإتحاد السوفياتي دون حماية أمريكية [2]

---

[1] سعد رزيج إبدام ، **حلف شمال الأطلسي لدراسة في النشأة والتوسع** "، جامعة بغداد ، كلية الفنون الجميلة ، ع47 ،2006،ص223.

[2] إبراهيم سعد شاكر فزاني ، **العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في مجال الأمن والدفاع** ، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، 2006،2005، ص67-68

وزادت حدة الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية داخل حلف شمال الأطلسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 بسبب انقسام دول الإتحاد الأوروبي بين مؤيد للإستراتيجية الأمريكية في محاربة الإرهاب والمتمثلة في بريطانيا وبين معارض لهذه الإستراتيجية ، وبعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يبقى السؤال مطروحا بقوة وهو كيف ستكون علاقة الإتحاد الأوروبي بحلف شمال الأطلسي بعد خروج بريطانيا حيث قال قائد القوات الأمريكية في أوروبا أن مغادرة بريطانيا للإتحاد الأوروبي قد يهدد حلف شمال الأطلسي في وقت تزداد فيه الخلافات مع روسيا وعم الإستقرار في العالم .

من جهة أخرى أثيرت المخاوف من إحتمال إنهيار الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا ، وإضعاف الجهود لمقاومة التوسع الروسي في أوروبا ، حيث أن في حالة تفكك الإتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا سيقوي هذا من الحضور الأمريكي داخل المنظمة ذلك أن بريطانيا تعتبر كمساندة لكل ماتقوم به الولايات المتحدة الأمريكية [1]

[1] بدون مؤلف، **خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يهدد الناتو** ،:2016/03/15 https://www.dotmsr.com

استنتاجات الفصل الثاني :

- لقد شهدت العلاقات البريطانية الأوروبية نوعا من الصراع فمن جهة تشجيع بريطاني للمشاريع الأوروبية ومن جهة أخرى التخوف من الانضمام لهذه المشاريع
- إن العلاقة الوثيقة لبريطانيا بالولايات المتحدة الأمريكية كانت سبب رئيسي لبطء العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوربي الجنيه الإسترليني وأزمة اللاجئين المتدفقين إليها بعد توسيع الإتحاد الأوروبي والسياسة الأوروبية المنتهجة وكذلك التخوف من التهديدات الأمنية من طرف الإرهاب .
- ستفقد بريطانيا ميزة الدخول إلى سوق الداخلي الأوروبي وسيفقد المواطنون البريطانيون ميزة حرية التنقل بحرية في دول الإتحاد الأوروبي والمصير المجهول الذي ينتظر ألاف الموظفين البريطانيين العاملين في المؤسسات الأوروبية
- سيؤدي خروج بريطانيا إلى فقدان الإتحاد الأوروبي 12.5 بالمئة من سكانه و15 في المائة من قوة اقتصاده وأحدد عائمة في المجال العسكري وقد يؤدي إلى مطالب للاستفتاء في كثير من بلدان الإتحاد .
- بعد الخروج يمكن الحديث عن ثلاث سيناريوهات لعلاقة جديدة بين الطرفين فالسيناريو الأول يتمثل في خروج بريطانيا مع بقائها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أما الثاني فيتمثل في التفاوض على اتفاقيات تجارية على أساس قطاعي ، أما السيناريو الثالث هو إبرام اتفاقية تجارة حرة مع الإتحاد الأوروبي دون السماح لمواطنيها بالتنقل بحرية .
- تميزت علاقة الإتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية بالتوافق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولكن بعد خروج بريطانيا ستراجع الولايات المتحدة الأمريكية علاقتها خاصة وأن بريطانيا كانت تمثل حضورا أميركيا داخل الإتحاد الأوروبي.

- كانت روسيا تمثل تهديدا لأوروبا في فترة الحرب الباردة ، ورغم مساعدة الإتحاد الأوروبي لروسيا بعد سقوط الإتحاد السوفيتي إلا أن أطماع روسيا ستزيد بعد خروج بريطانيا في علاقات متينة مع الإتحاد الأوروبي.
- تعتبر منظمة حلف شمال الأطلسي الأداة التي ينتمي إليها الإتحاد الأوروبي أمنيا منذ تأسيسه عام 1949م ولكن بعد الحرب الباردة بحث الأوروبيون عن إيجاد سياسة أمنية ودفاعية لهم وذلك في ظل رفض بريطانيا وستزداد الخلافات مع الحلف في ضوء الانسحاب والتوافق البريطاني الأمريكي داخل الحلف .

الخاتمة

مما سبق ذكره وكخاتمة لهذه الدراسة يمكن القول أن الإتحاد الأوروبي يعتبر كمحصلة لمسار تاريخي بين دول أوروبا منذ خمسينيات القرن العشرين وذلك منذ تأسيس الوحدة الأوروبية التي كانت نواتها بين ستة دول لتبدأ مسيرة التطور منذ ذلك الحين لتشكل في مرحل التسعينات ميلاد الإتحاد الأوروبي

فهذا الأخير أي الإتحاد الأوروبي بدأت تتوسع عضويته منذ العام 1973 بانضمام الدنمرك وأيرلندا وبريطانيا عندما كانت التسمية "السوق الأوروبية المشتركة "، وانضمت اليونان عام 1981 فالبرتغال وإسبانيا بعد خمسة سنوات واللافت هو انضمام دول أوروبا الشرقية فيما بعد في السنوات اللاحقة لانهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة.

مما لاشك فيه أن صناعة القرار تعتبر ركيزة أساسية في أي وحدة سياسية أو تكتل والإتحاد الأوروبي لم يحد عن هذه القاعدة وذلك من خلال إيجاد مؤسسات يتم من خلالها هذا الأمر عن طريق المجلس الأوروبي الذي يضم اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية وهي بمثابة سلطة عليا في الإتحاد الأوروبي وأخيرا البرلمان الأوربي والذي يعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية ومشاركتها في عملية صنع القرار ولذلك فهو هيئة مهمة لأنه يعبر عن إرادة المواطن الأوروبي. ولنجاح تجربة الإتحاد الأوروبي قام هذا الأخير بمجموعة من السياسات المشتركة لتقوية التكامل بين أعضائه كالسياسة النقدية التي تجسدت على أرض الواقع بإطلاق العملية الأوروبية الموحدة وإنتهاج سياسة زراعية موحدة وسياسة خارجية وأمنية رغم أن هذه الأخيرة لم تحقق النجاح الذي حققته السياسة النقدية .

لقد أحدث الاستفتاء البريطاني حول الخروج من الإتحاد الأوروبي تحديا كبيرا بالنسبة لمسيرته فبالرغم من أن بريطانيا تعد أحد ركائز الإتحاد الأوروبي ومن القوى المؤثرة داخله

إلا أن ذلك لم يكن كافيا لبقائها فيه ولذلك ستتأثر بريطانيا من هذا الخروج بالتوازي مع تأثر الإتحاد الأوروبي أيضا وهو الأمر الذي سيكون له تداعياته المستقبلية على العلاقة بينهما وذلك بعد أن تضع مفاوضات الخروج نتائجها إما عن طريق بقائها في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو التفاوض على اتفاقيات تجارية على شكل إقطاعي أو إبرام اتفاقية تجارة حرة دون تنقل المواطنين البريطانيين بحرية .

لاشك أن خر وج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيضع هذا الأخير أمام علاقة جديدة مع حلفائه أو المتربصين به فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر حليف إستراتيجي للإتحاد الأوروبي وبلا شك فخروج بريطانيا سيلقى بضلاله على هذه العلاقة خصوصا إذا علمنا بالعلاقة الإستراتيجية بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى كانت بريطانيا تمثل حضورا أميركيا داخل الإتحاد الأوروبي ، على صعيد أخر فالعلاقة مع روسيا التي شهدت في بدايتها بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وذلك عن طريق المساعدات الاوروبية لها وبعد خروج بريطانيا فإن روسيا ستعمل على زيادة نفوذها في أوروبا .

على صعيد آخر فمنظمة حلف الأطلسي تعتبر المطلة الأمنية والعسكرية للإتحاد الأوروبي وخروج بريطانيا سيعني تجدد الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة إذا علمنا بالعلاقة القوية بين هذه الأخيرة وبريطانيا

- إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي هو بمثابة تحدي جديد وقوي للمشروع الأوروبي وهو ما سيفتح الباب واسعا أمام إمكانية لتجريب هذه الخطوة في بلدان أخرى داخل الإتحاد الأوروبي مثلا في الانتخابات الفرنسية أو في ألمانيا ، خاصة من طرف الأحزاب الراديكالية وهو ما يجعل هذه التجربة على المحك وبذلك تتصاعد النزعة القومية وموضوع الهويات على نطاق واسع .

- ومن جهة موازية ولكي يحافظ الاتحاد الأوروبي على كيانه واستمرارية يجب أن تتعمق الروح التعاونية بين دوله وشعور به وخاصة النظرة الإيجابية لصناع القرار فيه لمصالح المتوقعة من التجربة خاصة في الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى .

وأخير وليس أخرا يبقى الإتحاد الأوروبي تجربة فريدة تطورت على مر نصف قرن من الزمن حقق خلالها مجموعة من الإنجازات في المجال الاقتصادي بالأخص، ورغم مشكلة خروج بريطانيا فإن ذلك لا يعني زواله رغم المخاطر التي أفرزها الخروج .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب

01. حسن نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة غربيا**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، دس ن.
02. حسين طلال مقلد، **محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة**، دمشق: المعهد الوطني للإدارة العامة، 2009.
03. محمد دحام كردي، **مستقبل الإتحاد الأوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي**، القاهرة: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.
04. محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية وغزاها للتكامل العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، دس ن.
05. مخلد عبيد المبيضين، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، دس ن.

2. الدوريات

01. بثينة اشتيوي، **"لماذا تخشى الولايات المتحدة خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"**، موقع ساسة بوست، 2016/5/16.
02. بدون مؤلف، **"أول تعليق لبوتين على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"**، أخبار سبوتنيك، 2016/6/24، https://arabic.sputniknews.com .
03. بدون مؤلف، **"بريطانيا بعد الاستفتاء: صورة قلقة لبلد غاضب ومنقسم"**، العرب اللندنية، ع10317، السنة 39، 2016/6/25.
04. بدون مؤلف، **"خروج بريطاني كارثي على مكانة الإتحاد الأوروبي"**، الشروق المصرية، 2016/6/29.
05. بدون مؤلف، **"خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي قد يهدد الناتو"**، 2016/03/15، http://www.dotmsr.com .
06. بدون مؤلف، **"خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016/6/30.
07. بدون مؤلف، **"صدمة في أوروبا بالخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي"**، BBCعربي، 2016/6/24.

08. بدون مؤلف، **"أثار الخروج من الإتحاد الأوروبي على اقتصاد بريطانيا"**، 2016/6/25، www.aljazeera.net.
09. بدون مؤلف، **"الإتحاد الأوروبي"**، المركز العربي للدراسات المستقبلية، 2015، www.mostkbaliat.com/europeanunionhtml
10. الديليمي حسين حمزة محمد، **"الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي: دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية"**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، 2015.
11. ستيفن رونبرغ، **"هل يسعد الخروج بريطانيا بوتن؟"**، BBCعربي، 2016/6/7.
12. سعد رزيج إبدام، **"حلف شمال الأطلسي لدراسة في النشأة والتوسع"**، جامعة بغداد، كلية الفنون الجميلة، ع47، 2006.
13. عزام صياح، **"الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي خلفياته وتداعياته"**، الوطن السورية، 2016/6/29.
14. مانيس ماتهيجر، **"أوروبا بعد البريكسيت: إتحاد أقل كمالا"**، تر: عادل زقاع، فورن أفيرز، ع جانفي/فيفري 2017.
15. ناصر حامد، **"الآثار الاقتصادية لتوسع الإتحاد الأوروبي"**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ع157، جويلية 2004.

3. أطروحات ومذكرات

01. إبراهيم سعد شاكر فزاني، **العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في مجال الأمن والدفاع**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005-2006.
02. بلال قريب، **السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.
03. عبد الحكيم ذهبي، **العلاقات الأمريكية البريطانية والأمن الأوروبي 2001-2009**، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، دس ن.

ملاحق

الملحق 1

المصدر: الجزيرة نت.

الملحق 2

تكتلات الاتحاد الاوروبي المحتلفة

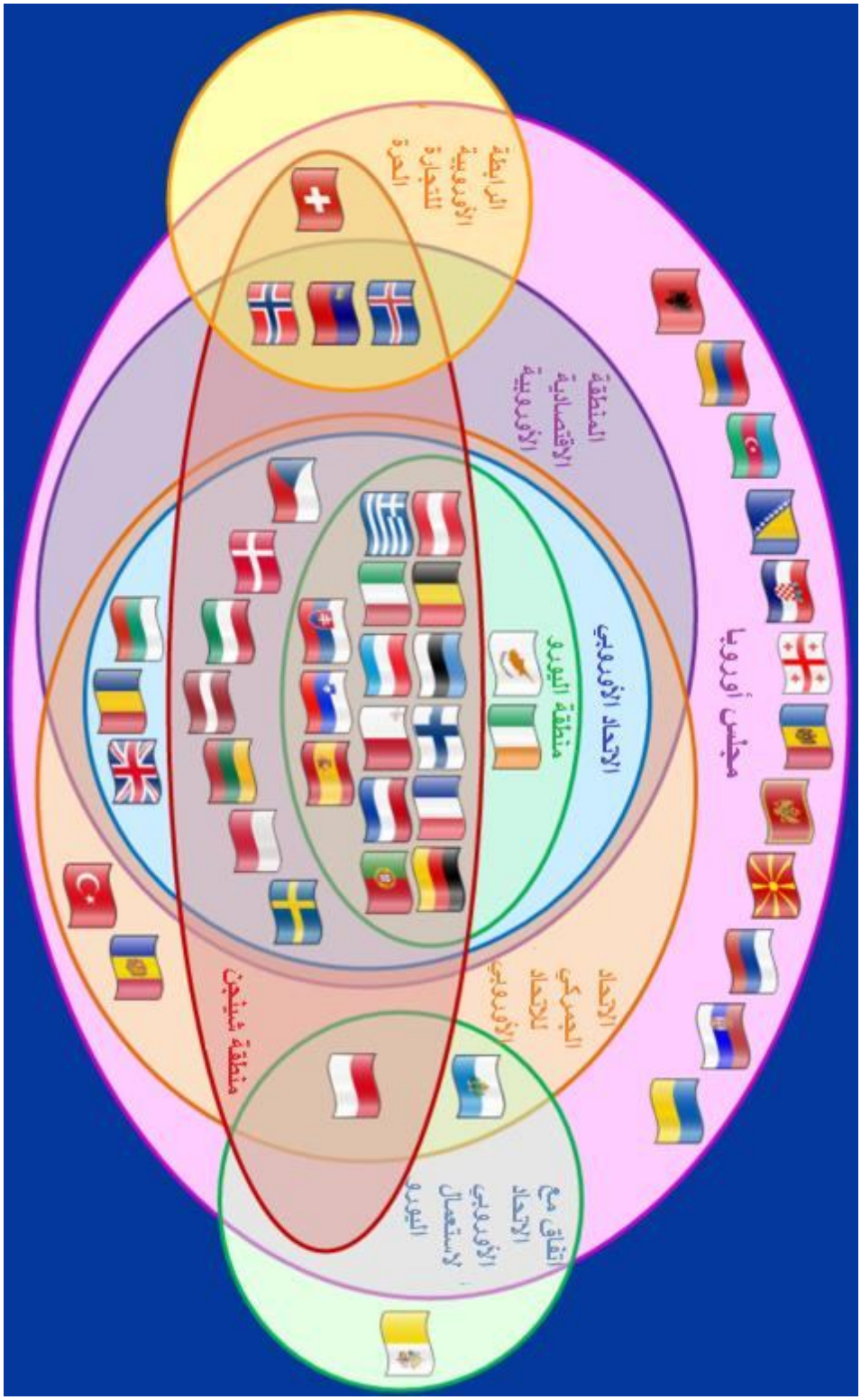

الملحق 3

حجم التجارة الخارجية بين دول الاتحاد الاوروبي

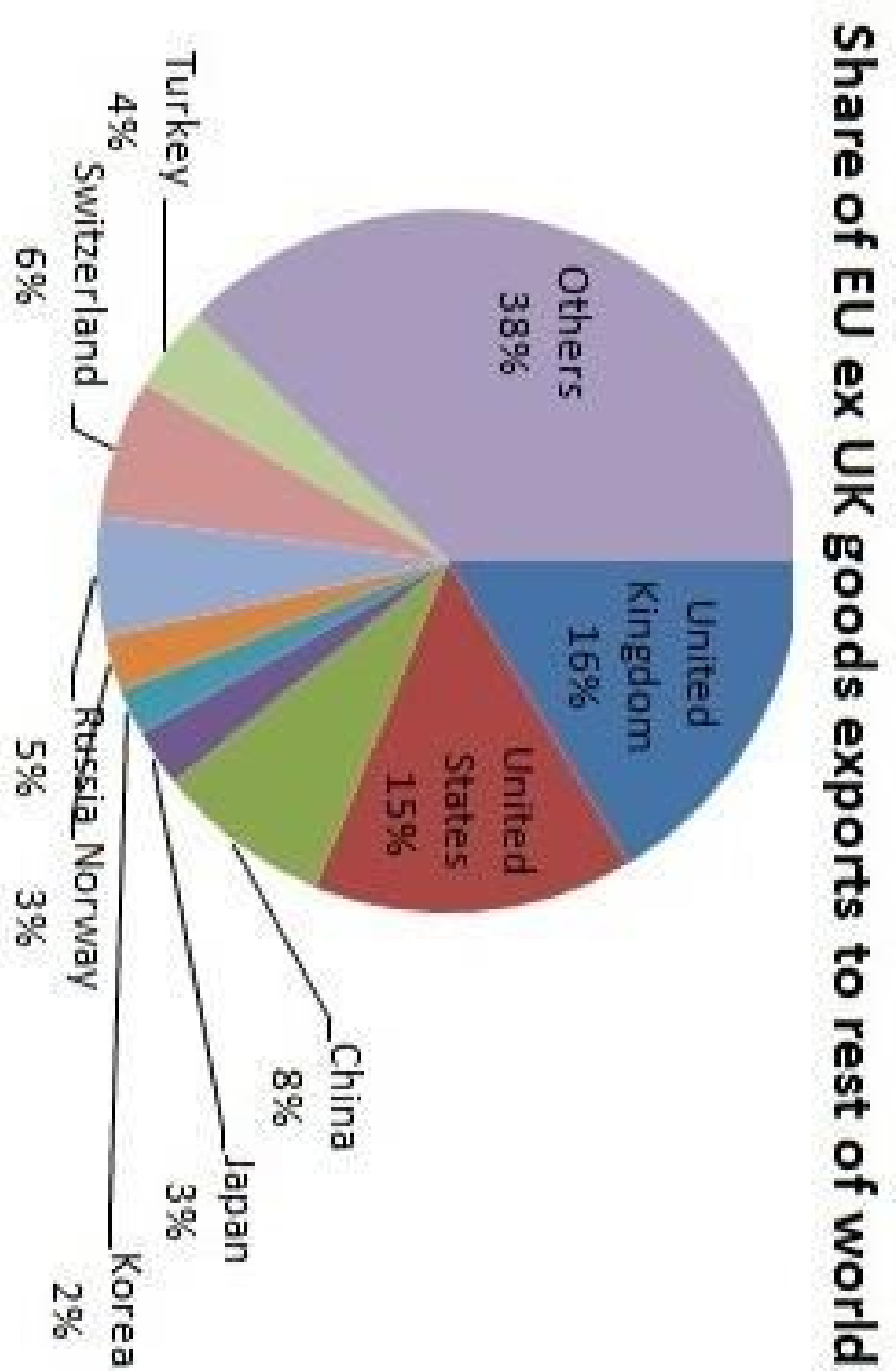

الملحق 4

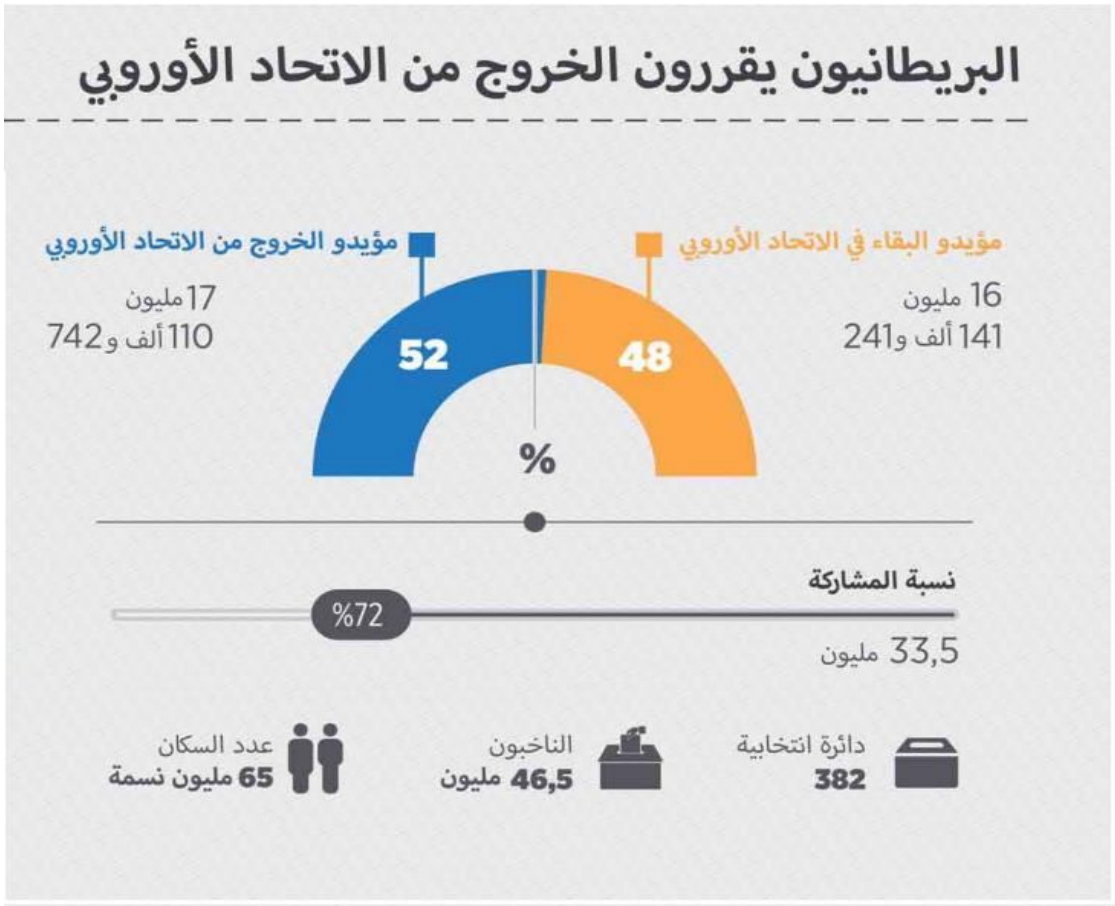
البريطانيون يقررون الخروج من الاتحاد الأوروبي
مؤيدو البقاء في الاتحاد الأوروبي
16 مليون
141 ألف و241
مؤيدو الخروج من الاتحاد الأوروبي
17 مليون
110 ألف و742
52
48
%
نسبة المشاركة
%72
33,5 مليون
دائرة انتخابية
382
الناخبون
46,5 مليون
عدد السكان
65 مليون نسمة

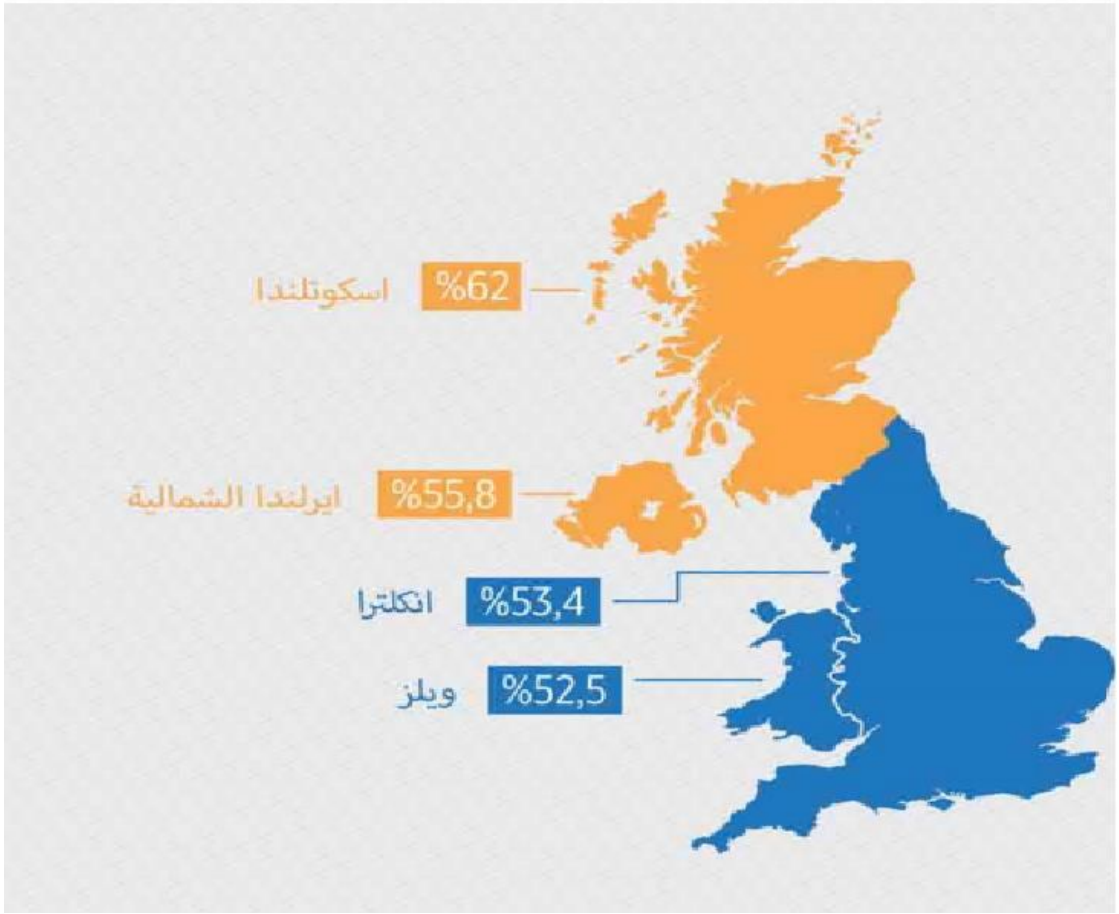
اسكوتلندا
%62
ايرلندا الشمالية
%55,8
انكلترا
%53,4
ويلز
%52,5

ملخص الدراسة:

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين عدة تجارب لتحقيق نوع من التكامل على المستوى الدولي وتعتبر التجربة الأوروبية نموذجا فريدا ومتميزا وذلك راجع إلى حجم الإنجازات التي جعلت منه فاعلا مؤثرا في السياسة الدولية ، ومما لاشك فيه أن الإتحاد الأوروبي تعرض لمجموعة من الأزمات آخرها خروج بريطانيا منه عن طريق استفتاء عبر من خلاله البريطانيون عن رغبتهم في الخروج عكس ما حدث عام 1975 حيث وافق البريطانيون آنذاك على البقاء داخل الإتحاد الأوربي.

إن خروج بريطانيا هو بمثابة تحد جديد وقوي للمشروع الأوربي خاصة مع إمكانية صعود الأحزاب الراديكالية في بلدانه بتصاعد النزعة القومية والهويات ولكي يخرج الاتحاد الأوربي من هذا الاختبار بسلام يجب أن تتعمق الروح التكاملية والتعاونية بين دوله من خلال مؤسساته الفوق قومية وتعزيزها والنظرة الايجابية لصناع القرار فيه للمصالح المتوقعة منه.

الإهداء	
شكر عرفان	
مقدمة	7-1
الفصل الأول: **الإتحاد الأوروبي – النشأة والتطور**	
تمهيد	9
المبحث الأول: مراحل تأسيس الإتحاد الأوروبي	10
المطلب الأول: نشأة الجماعة الأوروبية	11
المطلب الثاني : تأسيس الإتحاد الأوروبي .	12
المبحث الثاني: مؤسسات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي .	15
المطلب الأول: المجلس الأوروبي	16
المطلب الثاني : المفوضية الأوروبية	17
المطلب الثالث : البرلمان الأوروبي	19
المبحث الثالث : السياسات الأوروبية المشتركة .	21
المطلب الأول : السياسة الخارجية والأمنية	22
المطلب الثاني : السياسة النقدية	24
المطلب الثالث : السياسة التجارية الصناعية	25
الفصل الثاني : **تأثيرات وتداعيات الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي محليا و إقليميا.**	
تمهيد	28
المبحث الأول: علاقة الإتحاد الأوروبي ببريطانيا وأسباب خروجها.	29
المطلب الأول: العلاقة بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي .	30
المطلب الثاني : أسباب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي .	32
المبحث الثالث : العلاقة بين الإتحاد الأوروبي وبريطانيا بعد الإنفصال	33
المطلب الأول : تداعيات الخروج على بريطانيا	34

المطلب الثاني : تداعيات الخروج على الإتحاد الأوروبي .	35
المطلب الثالث : شكل العلاقة المستقبلية	37
المبحث الثالث : علاقة الإتحاد بالفواعل الدولية	39
المطلب الأول : العلاقة مع الولايات المتحدة	40
المطلب الثاني : أثر الخروج على علاقة الإتحاد الأوروبي مع روسيا	42
المطلب الثالث : علاقته بحلف شمال الأطلسي	44
الخاتمة	47
قائمة المراجع	51
الملاحق	55
الفهرس	